

انخفاض عجز الميزان التجاري لمصر رغم كورونا

دعم التصدير حافظ على الأسواق الخارجية والعمالة

يواصل الاقتصاد المصري السير عكس تيار كورونا، حيث حافظ على مؤشرات ونتائج مستقرة رغم التحديات الاقتصادية الكبيرة، التي لا تخفي الضغوط الاجتماعية خصوصا ارتفاع نسبة الفقر.

القاهرة - أبدي الاقتصاد المصري صمودا في مواجهة تداعيات كورونا. حيث حقق عجز الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا بفضل حفظ الصناعة المصرية على نسق التصدير. وأعلنت وزيرة التجارة والصناعة المصرية نيفين جامع، الثلاثاء، انخفاض العجز في الميزان التجاري لمصر مع دول العالم خلال العام 2020 بنسبة 17 في المئة، حيث بلغت قيمة العجز 38.29 مليون دولار مقابل 46.22 مليون دولار عام 2019، على الرغم من تداعيات أزمة فيروس كورونا الجديد.

بغلاها على حركة التجارة العالمية". وأضافت أنه "على الرغم من توقف عجلة الإنتاج في العديد من دول العالم، إلا أن الصناعة المصرية استطاعت مواجهة هذه الأزمة، بفضل الإجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة منذ بدء الأزمة، وبصفة خاصة في ما يتعلق بتخفيض أسعار الغاز والكهرباء للقطاعات الإنتاجية، وكذلك طرح العديد من المبادرات لسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على الأسواق التصديرية والعمالة أيضا".

وأشارت إلى أن التراجع الكبير في الواردات جاء نتيجة التوجه نحو البدء في تصنيع عدد من مدخلات ومستلزمات الإنتاج محليا بدلا من استيرادها، وهو ما يحقق مستهدفات البرنامج القومي الذي اطلقتها الوزارة لتعميق التصنيع المحلي.

ووفقا للبيان، فقد استحوذت أسواق خمس دول على 35.6 في المئة من إجمالي الصادرات المصرية، وهي الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وتركيا وإيطاليا، بينما استحوذت خمس دول على 41.1 في المئة من إجمالي الواردات المصرية من الخارج، وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا وروسيا.

وتؤكد الأرقام والمؤشرات أن أداء الاقتصاد الكلي المصري كان قويا خلال الأزمة الصحية، حيث استمر في جذب المستثمرين الأجانب. كما تميز الأداء المالي بالاستقرار رغم التحديات الاجتماعية الكبيرة على غرار ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، والتي ستصبح عبئا سياسيا إذا تسببت في احتقان شعبي وتاجيح المشاعر المناهضة للحكومة.



تحويلات بنكية جديدة

الجزائر تعمم الصيرفة الإسلامية لاستقطاب أموال السوق الموازية

بدأية المنظومة المصرفية تعرقل الخطة الحكومية

سارعت الجزائر تحركاتها لإدخال الصيرفة الإسلامية حيز النفاذ الفعلي، حيث تعول الحكومة على هذه الخطة لتنمية الإيرادات واستيعاب أموال السوق الموازية في الدورة الاقتصادية الرسمية، غير أن الشكوك تواجه هذا البرنامج باعتبار بدائية المنظومة المصرفية.

محاور رئيسية، وهي توسع وتحديث شبكة الاستغلال حيث عرفت سنة 2020 افتتاح أربع وكالات جديدة وشبكات بنكي.

وشدد على "ضرورة المحافظة على ديناميكية نمو البنك التي تركز أساسا على التطور الإيجابي لمؤشرات صلابته المالية، فضلا عن

تواصل المؤسسة البنكية تنويع العروض ومن خلال تنفيذ إستراتيجية تطوير ودعم كاملة تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة".

وتابع أنه "تم بدء تطوير نشاط الخدمات البنكية الإلكترونية، وتعزيز ديناميكية التحديث والرقمنة من خلال استكمال المشاريع واسعة النطاق

كتطوير النظام المعلوماتي للبنك وتعميم خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت والهاتف المحمول".

وكان وزير المالية أيمن عبد الرحمن قد صرح خلال إطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية في وكالة بنكية تابعة لبنك التوفير والإحتياط، بأن "الصيرفة الإسلامية التي تندرج في إطار برنامج الحكومة المستخدم من برنامج رئيس الجمهورية، جاءت لتلبية طلبات المواطنين".

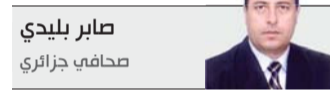
وشدد عبد الرحمن على أن العديد من الدول الأوروبية والآسيوية اعتمدت على الصيرفة الإسلامية لاستقطاب أموال السوق الموازية والأموال المكتنزة لدى الأسر وضخها في الاقتصاد الفعلي المنتج للثروة.

ويعكف بنك التوفير والإحتياط على إخراج الخدمة المذكورة عبر كافة وكالاته وفروعه الـ 218، موزعة عبر تراب الجمهورية، وبدأ خطته تدريجيا عبر توفير الخدمة خمس وكالات في محافظات مختلفة، تقدم فيها سبعة منتجات من الصيرفة الإسلامية، كما تم تعيين لجنة فقهية مختصة للإشراف على الجانب التشريعي.

وذكر دحماني خلال إعطاء إشارة انطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية بمقر البنك بوهران، أن "البنك يضم حاليا 15 وكالة تتوفر على الخدمة المذكورة تمت تهيئتها خلال الشهرين الأخيرين، ويأمل البنك في الوصول إلى 100 وكالة في غضون السنة أشهر القادمة".

ولفت إلى أن "منتجات الصيرفة الإسلامية تلقى إقبالا جيدا من قبل المواطنين، ففي مدة تقل عن شهرين تم فتح أكثر من 200 حساب بنكي للفائدة الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات عبر التراب الوطني".

وأضاف أن "القرض الشعبي الجزائري يواصل تنفيذ مخططه الإستراتيجي للتنمية القائم على أربعة



تاهر بليدي صحافي جزائري

الجزائر - بدأت المصارف الجزائرية في مرحلة جديدة لمحاصرة الأموال الموازية، وذلك بالمرآة على الصيرفة الإسلامية لدعم الإيرادات والاستحواد على حصة من سيولة مالية يرتقب أن تدخل القنوات الرسمية.

وتأتي هذه المستجدات في إطار التحولات التي يشهدها القطاع البنكي، فبعد البنك الوطني الجزائري وبنك التوفير والإحتياط، دخل القرض الشعبي الجزائري على خط المنافسة، حيث يرتقب إخراج الخدمة في 100 وكالة بنكية في غضون السداسي الأول من العام الجاري.

وأعلن الرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري (حكومي) محمد دحماني، من مدينة وهران بغرب البلاد، اعتراف ببنكه توفير خدمات الصيرفة الإسلامية عبر مئة وكالة في غضون السداسي الأول من العام الجاري، ليكون بذلك ثالث بنك حكومي يدخل منافسة الخدمة المذكورة، التي تراهن عليها الحكومة لاستقطاب السيولة المالية الموازية.

وتتضارب الإحصائيات في الجزائر بشأن حجم السيولة المذكورة، لكنها تتراوح بحسب تصريحات مختصين في المالية بين ما يعادل 40 ونحو 60 مليار دولار، حيث تدور هذه الأموال خارج القنوات الرسمية، الأمر الذي خلق ارتباكا لافتا في التوازنات المالية للبلاد، وحرم الاقتصاد من مصدر تمويل مهم مقابل انتعاش السوق الموازية.

ويتضمن مخطط الحكومة لتطبيق الصيرفة الإسلامية والذي أعلن عنه في فبراير 2019 بندين أساسين، هما التقليل من ظاهرة الإضرار المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل مع النظام المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وذكر دحماني خلال إعطاء إشارة انطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية بمقر البنك بوهران، أن "البنك يضم حاليا 15 وكالة تتوفر على الخدمة المذكورة تمت تهيئتها خلال الشهرين الأخيرين، ويأمل البنك في الوصول إلى 100 وكالة في غضون السنة أشهر القادمة".

ولفت إلى أن "منتجات الصيرفة الإسلامية تلقى إقبالا جيدا من قبل المواطنين، ففي مدة تقل عن شهرين تم فتح أكثر من 200 حساب بنكي للفائدة الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات عبر التراب الوطني".

وأضاف أن "القرض الشعبي الجزائري يواصل تنفيذ مخططه الإستراتيجي للتنمية القائم على أربعة



محمد دحماني

منتجات الصيرفة الإسلامية تجد إقبالا لافتا من المواطنين

ويذكر في هذا الشأن الخبير المالي والوزير السابق عبد الرحمن بن خالفة أن "الاعتقاد بقدرة الصيرفة الإسلامية على استقطاب الأموال الموازية أو المكتنزة، هو أمر نسبي، لأنه قبل دخول المسألة حيز التنفيذ هناك مصارف تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية منذ تسعينيات القرن الماضي، على غرار بنكي البركة والسلام، إلا أنهم لم يحققوا الغرض المأمول".

وأضاف "الصيرفة الإسلامية بإمكانها تحقيق الهدف نسبيًا، وبقي إصلاح المنظومة المصرفية بشكل عام هو العمود الفقري للعملية".

وأوضح أن "متاعب الزبائن مع بنوك، خاصة منها المفلسة كالخليفة والبنك التجاري الصناعي، لمآلت عاقلة الأذهان، والسمة السلبية لتسوية ملفات هؤلاء، إلى جانب ممارسات سلبية أخرى تتعلق بقضايا أساء، عبثت بورقة الثقة اللازمة بين الزبائن والمصارف".

وكانت الحكومة قد أقرت في مناسبات سابقة بعجزها عن كبح تبحر احتياطات العملة الصعبة ولجونها إلى طباعة النقود لمعالجة اختلال التوازنات المالية، ما أثار حفيظة الأوساط الاقتصادية التي طالبت بتدخلات حازمة لامتصاص الأموال من السوق الموازية.

ومن أبرز مطالب الحراك الشعبي الذي توقف بفعل كورونا، محاربة مظاهر الفساد المالي، حيث يمثل ملف السيولة من الأسواق السوداء أحد الملفات الساخنة، إذ طالب المواطنون الحكومة بتنفيذ خطة عاجلة لإدماج ضمن الاقتصاد الرسمي وفق أسس مدروسة لتعزيز معدلات النمو.

ومنذ سنوات يطالب رجال الأعمال والشركات التي تعمل ضمن القطاع المنظم الدولة بالإسراع في اعتماد خارطة طريق واضحة المعالم، لامتصاص السيولة من السوق السوداء لإحلال مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس العادل بين كافة القطاعات.

60 مليار دولار حجم الأموال التي تدور داخل الاقتصاد الموازي ما تسبب في ارتباك التوازنات

وذكر مدير بنك القرض الشعبي الجزائري، بشأن افتتاح بنكه على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتجة، بأنه "خلال الشهرين الأخيرين تم استقبال 1200 ملف متعلق بتمويل المشاريع وأعطيت الموافقة لـ 900 ملف، وأن الملفات المتبقية ليست مرفوضة بالضرورة، ولكنها تحتاج إلى استكمال الوثائق فقط".

مخاوف من ارتفاع مستوى الدين العام في المغرب

وأضاف أن "دولا عديدة يتجاوز دينها العام على المستوى الداخلي والخارجي نسبة الـ 60 في المئة، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإيطاليا، أو يتجاوز العتبة المسموح بها، كما هو الحال بالنسبة إلى اليابان وفرنسا".

ويشير الأرقام الرسمية إلى أن الدين العام سيتجاوز النسبة المسموح بها هذا العام، وهو ما يشكل انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي ككل، كما يتطلب إجراءات عدة للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الوضع الراهن.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن الدين العام الإجمالي في المغرب سيصل إلى نحو 95.6 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 94.6 في المئة العام الماضي.

ونسبت وكالة سيوتنيك الروسية إلى رشيد ساري، الخبير الاقتصادي المغربي، قوله إن "الدين العام في المغرب سيرتفع إلى مستوى قياسي يتجاوز نسبة 95 في المئة، حيث يتجاوز الخط الأحمر المعتمد من طرف الإتحاد الأوروبي في نسبة 60 في المئة".

وأشار إلى أن هذه المعدلات لا تخيف إذا كانت حصيلة الديون موجهة للاستثمارات، وليس للاستهلاك العادي. وأقرت جائحة كورونا بشكل سلمي على المغرب، وذلك إثر شح المداخل، خاصة من العملة الصعبة، مما جعل نسبة الدين ترتفع.

وحسب ساري هناك احتمالات كبيرة لأن تشهد سنة 2021 ارتفاعا كبيرا في الدين العام رغم التوقعات بتحسين المداخل الضريبية من جهة وعائدات خلفتها أزمة كورونا".

ويحسب الخبير فإن التزام الدولة بمواكبة الشركات المتضررة والطبقات الشعبية الهشة جعل نفقات الدولة ترتفع بوتيرة سريعة خلال سنة 2020 مع انخفاض ملموس للموارد، خصوصا الموارد الجبائية، بحكم انخفاض وتيرة الاقتصاد المغربي، بالإضافة إلى تدهور مداخل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

ورأى أنه من المنتظر أن يمثل الدين الخارجي أكثر من 24 في المئة من الناتج الإجمالي وأكثر من 18 في المئة من الناتج الإجمالي، مما سيدفع من استقلالية القرارات الاقتصادية للحكومة المغربية. واعتبر أن الإجراءات المتوقعة غير كافية للتحكم في إشكالية الدين العام.



من الصعب السيطرة على انفلتات الديون